

لائحة التفتيش القضائي الشرعي الصادرة في ١١ مايو سنة ١٩٤٢

نحن وزير العدل .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها .

وبناء على ما تقضى به المادة ٣٨٠ من هذا القانون من وضع لائحة لأعمال التفتيش بالمحاكم الشرعية ،

قررنا ما هو آت :

مادة ١ — يؤلف التفتيش القضائي الشرعي بديوان الوزارة من رئيس التفتيش ومفتشين يندبهم الوزير من قضاة المحاكم الشرعية ويكون عددهم حسب مقتضيات الأحوال .

مادة ٢ — يتناول التفتيش أعمال جميع المحاكم الشرعية القضائية والإدارية عدا المحكمة العليا ويكون بفحص الأعمال دون مساس بالأحكام .

مادة ٣ — يحصل التفتيش بالانتقال إلى المحاكم أو محليا بديوان الوزارة .

مادة ٤ — تفتش المحاكم مرتين على الأقل كل سنة .

مادة ٥ — تعيين أدوار التفتيش كل عام وتخصيص كل دور منها بأحد المفتشين يكون بقرار منا بناء على ما يعرضه رئيس التفتيش وكذلك ندب أحدهم لمأمورية خاصة .

مادة ٦ — يكون تفتيش الأعمال القضائية بمراجعة عدد من القضايا التي تم الفصل فيها على وجه يكفل معرفة سير القضاء بالمحكمة ودرجة كفاءة القضاة العلمية والقضائية مع العناية ببحث أسباب التأجيل وتقديرها ومدى فتراته وتعرف ملائمة الزمن الذي تم فيه نظر قضايا كل جلسة لعدد القضايا ولما تم الفصل فيه منها أو عدم ملائمته .

مادة ٧ — يكون تفتيش الأعمال الإدارية بالاطلاع بوجه الاجمال على الدفاتر والأوراق بالمحكمة لتعرف ما إذا كان تحرير الأحكام وتسجيلها والعمل بالفهارس والسجلات منجزا في مواعيده وطبقا للأوامر والمنشورات وما إذا كان توزيع القضايا والمواد على الجلسات متناسبا .

مادة ٨ — على المفتش أن يبين درجة إشراف القاضى على أعمال محكمته وإقامته بمقر عمله والسبب في عدم إقامته إن كان وأثر ذلك في قيام عمل المحكمة بواجبهم ومحافظةهم على المواعيد القانونية .

مادة ٩ — يؤشر المفتش في كل دفتر يطالع عليه بما يفيد اطلاعه ويوقع بامضائه مع ذكر التاريخ .

مادة ١٠ — يقدم المفتش عقب التفتيش تقريراً بنتيجة تفتيشه يكون شاملاً للملاحظات التي ظهرت له من الوجهة القضائية والإدارية كما يقدم تقريراً سرياً بنتيجة تحرياته عن سيرة القضاة وبتقديره لدرجة كفاءتهم على أساس ما ظهر له من التفتيش .

مادة ١١ — تدرس تقارير التفتيش هيئة تتألف من رئيس التفتيش واثنين من المفتشين على الأقل يكون أحدهما المفتش الذى قدم التقرير وما يقرونه من الملاحظات الفقهية أو القانونية باجماع الآراء إن كان مما اشتركت فيه عدة محاكم تحرره مذكرة عامة تنشر للمحاكم . وإلا حررت به مذكرة خاصة للقاضى وترفق بصورة منها بملفه السرى وذلك بعد موافقتنا عليه .

مادة ١٢ — التقارير السرية المشار اليها بالمادة العاشرة من هذه اللائحة تعرض على الهيئة المبينة بالمادة (١١) وما تقره منها باجماع الآراء يوضع بالملف السرى للقاضى بعد موافقتنا عليه .

مادة ١٣ — تحفظ التقارير بعد دراستها مرتبة حسب تواريخ تقديمها وكذا المذكرات العامة والخاصة مرتبة حسب تواريخ تنفيذها سنة فسنة .

مادة ١٤ — يقوم التفتيش بديوان الوزارة يبحث ما يأتى وابداء الرأى فيه .

(أولا) الشكاوى الخاصة بسير المحاكم في القضايا والمواد وله طلب القضايا والمواد محل الشكوى بعد الفصل فيها ومراجعتها وكتابة مذكورة عنها .

(ثانيا) الكشف الشهرية الواردة من المحاكم عن القضايا والمواد وابداء الملاحظات عليها وله طلب ما يرى طلبه من هذه القضايا والمواد بعد الفصل فيها وبجته وكتابة مذكورة عنه (ثالث) مواد المأذونين الخاصة بتعيينهم وتأديبهم وغير ذلك مما يتعلق بعملهم وكتابة مذكرات بنتيجة بحثها .

(رابعاً) قرارات الجمعيات العمومية لقضاة المحاكم الشرعية الخاصة بتوزيع الأعمال أثناء السنة القضائية والعطلة الصيفية وما يطرأ عليها من التعديل وابداء الملاحظات عليها .

(خامساً) الأوراق الخاصة بزواج الأجانب والكتابات .

(سادساً) طلبات تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية المصرية في الخارج وطلبات تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم أجنبية في مسائل الأحوال الشخصية بالقطر المصرى .

(سابعاً) طلبات صور الشهادات وغيرها من الأوراق التي يتوقف اعطاؤها على إذن الوزارة .

(ثامناً) الأوراق الخاصة بدعاوى الحسبة .

(تاسعاً) استفتاء المحاكم الشرعية فيما يتعلق بأعمالها الإدارية .

(عاشر) استفتاء تفتيش أقلام الكتاب فيما يعرض له من المسائل المتشابهة مما يتعلق بالقضايا والمواد لتحديد موضوعها وتعيين رسومها وكذلك الاقتراحات الخاصة بالدفاتر ونحوها

(حادى عشر) المنشورات الإدارية والقضائية بما يكفل حسن سير العمل بالمحاكم .

(ثانى عشر) الشكاوى الخاصة بالقضاة والموظفين القضائيين وتحقيق ما نأمر بتحقيقه منها .

(ثالث عشر) الأحكام الشرعية التي يراد نشرها بالمجموعة الرسمية .

(رابع عشر) ما نرى اسناده إلى التفتيش من الأعمال عدا ما ذكر .

مادة ١٥ — الملاحظات عن القضايا التي تدرس بناء على الشكاوى أو على ما يظهر من الكشف الشهرية تعرض على الهيئة المبينة بالمادة ١١ وما يقرونه منها باجماع الآراء تحرر به مذكرة خاصة كما سبق .

مادة ١٦ — يقوم رئيس التفتيش بتوزيع الأعمال اليومية بين المفتشين بالطريقة التي يراها حسب المصلحة ويشرف على انجازها ويقوم بمراجعة ما يبيده المفتشون من الملاحظات والآراء فيما يحال عليهم مع مراعاة ما نص عليه بالمادتين ١١ و ١٥ من هذه اللائحة كما يراجع تحرير المنشورات والمذكرات .

مادة ١٧ — يعرض رئيس التفتيش علينا الأوراق التي قام التفتيش بحثها وذلك بعد عرضها على وكيل الوزارة .

مادة ١٨ — يقوم رؤساء المحاكم الشرعية بتفتيش المحاكم الجزئية الداخلة في اختصاصهم مرة في كل ثلاثة شهور على الأقل وعليهم أن يقدموا عقب كل تفتيش للوزارة تقريراً بالملاحظات التي بدت لهم .

مادة ١٩ — يكون لكل قاض ملف سري تحفظ به جميع المذكرات الخاصة التي توجه اليه والشكاوى التي انتج البحث صحتها والتقارير السرية المتعلقة به والظلمات المقدمة منه وغير ذلك مما تؤثر بحفظه بهذا الملف ويكون تنظيم هذه الملفات وطريقة حفظها والاطلاع عليها بقرار يصدر منا .

يعمل بهذه اللائحة ابتداء من ١١ مايو سنة ١٩٤٢

وزير العدل

محمد صبرى أبو علم

صدر برأى وزارة العدل في ١١ مايو سنة ١٩٤٢ الموافق ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٦١